نقاشات حول التراخيص المصرفية الخاضعة لرقابة "المركزي" والخضوع للرقابة اللاحقة لديوان المحاسبة

الياقوت: المنطقة الاقتصادية الشمالية ليست دولة داخل دولة

- أكبر: لا مركزية في إدارة المنطقة بهدف الابتعاد عن اختلالات التشابك في العلاقات بالوزارات والجهات الحكومية
- الفيلي: المشروع انطلق من فكرة اقتصادية تحتاج إلى غطاء قانوني لا يخالف الدستور لتجنب المخاطر المستقبلية
- تطبيق المعايير الدولية والحوكمة والشفافية بالمنطقة يعتبر أهدافاً رئيسية للمجتمع الاقتصادي المتطور

■ كتب – بلال بدر:

ضمن سلسلة جولات يقوم بها الفريق الفني المنوط بإعداد الإطار العام وقانون إنشاء المنطقة الاقتصادية في شمال البلاد مع جميع الجهات ذات الصلة، أكد الفريق أن "لامركزية " إدارة المنطقة بقانون خاص بها، لا يعني أنها دولة داخل دولة، فهي تخضع للدستور الكويتي وجزء لا يتجزأ من الكيان العام في البلاد.

وفي الندوة التي استضافتها، ليل أول من أمس، الجمعية الاقتصادية، شدد الفريق على أنه من الخطورة بمكان أن تُدار المنطقة بأدوات أو أجهزة الإدارة المركزية فهي تتطلب ثوبًا يناسب جسدًا بحاجة إلى مقاييس "تشريع" جديدة وفق دستور البلاد، مع ضرورة تضمين الإطار العام تفاصيل تتمتع بالمرونة والسهولة ووضع الحلول الإبداعية لا "البدعية" لتواكب المنطقة ما نراه في العالم من تطور نوعي في مثل هذه المناطق لجذب الاستثمارات والدخول في موارد جديدة تكون رافدًا بجانب النفط.

في التفاصيل، أفاد الخبير الدستوري وأستاذ القانون العام د.محمد الفيلي، أن إعداد الإطار العام لإنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية في البداية يساعد على سهولة التفاصيل مع ضرورة ووضع الحلول الإبداعية وليست "البدعية" كون الإبداع إيجابي، لافتًا إلى أن إنشاء مؤسسة يمكن أن تتعاقد مع مؤسسات دولية أخرى من خلال شخصيتها الاعتبارية وتصبح قادرة على اتخاذ عملها وإدارة نشاطها دون عراقيل أو روتين مع تخصيص قوات حفظ نظام للمنطقة، كما لا يمنع تخصيص دوائر قضائية، للمنازعات العمالية والتحكيم التجاري للمنطقة، بما لا يتعارض مع قضاء الدولة.

واضاف أن مشروع إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية انطلق من فكرة اقتصادية تحتاج إلى رداء أو غطاء قانوني تتوافربه عدة مواصفات لا تخالف الدستور كون ما يخالف الدستور قد يتعرض إلى مخاطر مستقبلية.

وأكد على أن الرداء إن لم يكن جيدًا يصبح غير ملائم، ما يعني أن المنطقة الاقتصادية الشمالية تتطلب ثوبا يناسب الجسد الذي يحتاج إلى مقاييس "تشريع" يعمل وفق الدستور الكويتي ولكن بصبغة تشريعية جديدة توفر متطلبات الاعفاءات ومنها الضرائب والرسوم وغيرها وقد يصعب استخدام الدستور في تنظيمها دون تشريع مناسب.

■ د. محمد الفيلي متحدثًا في الندوة ويبدو الفريق الفني للمنطقة الشمالية (تصوير: سامر شقير)

وأضاف الفيلي أن من الخطر أن تدار المنطقة بأدوات أو أجهزة الإدارة المركزية، مشيرًا إلى أن المادة 133 من الدستور تحكم عمل المؤسسات العامة وحتى يمكن أخذ نطاق خارج الإدارة المركزية لابد من إيجاد وتوفير قواعد خاصة تمنح الشخصية الاعتبارية للمنطقة وهومالا يمكن حدوثه إلا بقانون يختلف عن القانون الحالي.

وتابع لسنا بصدد قانون يؤسس حلولا غير معروفة بقدر حاجتنا لوضع قواعد لأغراض مشروعة تنطلق من إطار السلطة التشريعية للارتكاز على وجود مؤسسة تدير جميع مناحي المنطقة الاقتصادية

جدد رئيس الفريق القانوني لجهازالمنطقة الشمالية عبد العزيز الياقوت، التأكيد على أن المنطقة الاقتصادية الشمالية ليست دولة داخل دولة كما يردد البعض، بل هي جزء لا يتجزأ من الكيان الكويتي، وإن كانت بقانون منفصل فهي تخضع للدستور الكويتي.

وأوضح الياقوت خلال الندوة التعريفية التي عقدت بالجمعية الاقتصادية، ليل أول من أمس، بعنوان "مشروع قانون إنشاء المنطقة الاقتصادية"، أن القواعد التي ستوضع تهدف إلى تنظيم التعامل مع المؤسسات والجهات الأخرى بما يسمح بالتطورات والممارسات المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار ومنها الإعفاءات وغيرها.

وقال "لابد من توضيح الصورة أمام المجتمع، إذ أن القانون لا يمكن وأن ينظم كل شيء جملة واحدة، وأنه مع التدرج والممارسات يتم إجراء التعديلات اللازمة خلال العمل بالمنطقة".

وذكرأن هناك جدالا ونقاشات حول استمرار التراخيص المصرفية والتي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وأيضًا الرقابة المالية وخضوعها محاسبيًا لديوان المحاسبة والرقابة اللاحقة.

وأشار إلى أن الهيكل التنظيمي الداخلي يبنى على أن "تُهيأ المنطقة نفسها بنفسها والتوظيف والعمل خارج نطاق الخدمة المدنية في حين ان الأرض حكومية ولا يمكن بيعها مع إمكانية السماح لتأجيرها بمدة ما بين 60 و 90 عامًا، كما وسيكون لها سلطة جمارك يتم البيع والاستيراد والتصدير من خلالها وحرية العمل للأجانب كاملة .

وذكر أن المنطقة تحتاج إلى جذب استثمارات وتوفير خدمات وأنشطة سياحية واستثمارية وكونها تساهم في تنويع الاقتصاد بجلب إيرادات مالية غير نفطية وأن قانون إنشاء المنطقة يقوم على مبدأ أساسي "إنشاء منطقة منفصلة"، إذ يسمح الدستوربسن تشريع يعتمدعلى قواعد تحقق معادلة جذب الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل.

وبين أن مجلس الأمناء سيتألف من 4 أعضاء وهو لجنة رقابية في حين تضم المؤسسة سبعة أعضاء لمجلس الإدارة ويتم ترشيح الرئيس ونائب الرئيس مع تعيين الرئيس التنفيذي كسائر الشركات ويجتمع كل شهر على الاقل مع عرض الاجتماعات الطارئة لمناقشة أي تطورات.

من جانبها أكدت عضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المهندسة، سارة أكبر، أنه سيتم إنشاء مؤسسة لإدارة المنطقة الاقتصادية على أن تنأى عن اختلالات التشابك في العلاقات بالوزارات والهيئات والجهات الحكومية وأن التطور في الإجراءات سوف تنشأ عنه بيئة اقتصادية متطورة وهو ما تصبو إليه الكويت في تشريعات المنطقة الاقتصادية الشمالية .

وقالت أكبر ان تطبيق المعايير الدولية والحوكمة والشفافية بالمنطقة تعتبر أهدافا رئيسية للمجتمع الاقتصادي المتطورحيث تسعى الدولة إلى اعتمادها في ضوء التشريعات التي تتواءم مع دستور الكويت مع اعتماد صفة الاستقلالية للمنطقة لتتمكن من تنمية ايراداتها وتنويع مصادرها لاسيما ومع إنشاء البنى التحتية والطرق والسكك الحديدية والقطارات .

وقالت إن هناك رغبة واهتماما عالمي بالمنطقة الاقتصادية الشمالية على رأسها الصين، وفرنسا، وبريطانيا، وهولندا، وأميركا، مضيفة أن القانون الذي يناقش بالبرلمان يعتبرالضمان لجميع المستثمرين والمؤسسات أو الشركات .

ونوهت إلى أن المشروع يشتمل على خمسة مشاريع ستراتيجية لوجستية، سيكون ميناء مبارك ذو دور كبير في تنمية المنطقة إلى جانب إنشاء منطقة صناعية حرفية فضلا عن إنشاء مشروع الربط السككي، لتصبح الكويت معبرًا ستراتيجيًا على طريق الحرير وتأمين الفرص بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار وأيضا لتحويل الكويت مركزًا ماليًا وتجاريًا.

من جهته أوضح رئيس لجنة السياسات والإعلام في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د. فهد الراشد، أن القانون المستقل للمنطقة لن يخرج عن الدستور ولكنه سيحقق التوازن و جذب الاستثمارات الاجنبية مبينا أن مناقشة المادة المتعلقة بإدارة السياسة النقدية في المنطقة الشمالية، تتم عن اتفاق مع بنك الكويت المركزي لضمان تطبيق أفضل المعايير العالمية.

وأضاف الراشد، أنه تم تعيين مستشار عالمي بدأ حاليًا في دراسات المرحلة الثانية من المشروع، الذي يتكون من 4 مراحل رئيسية، متوقعًا الانتهاء منها في مايو 2020.

وتوقع الراشد أن تتراوح الاستثمارات بالمنطقة الاقتصادية الشمالية بين 450 و600 مليار دولار على مدى 15 عاماً، موضحاً أن الدولة ستقوم بتمويل جزئي للبنية التحتية، إلى جانب الصناديق، والبنوك.

طالب بالاستفادة منه في المحافظة على الموارد الطبيعية

الروضان: تبني تقنية الذكاء الصناعي يحدُّ من أخطار البيئة

الكويت تدعو الدول والمؤسسات للاطلاع على فرصها الاستثمارية

■ أكد وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشوون الخدمات خالد الروضان أهمية الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة والتكيف مع الجيل الجديد من العولمة الى جانب معالجة سلبيات تداعياتها.

جاء ذلك خلال إلقاء الوزير الروضان كلمة الكويت في المؤتمر العام الـ18 لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) الذي تستضيفه العاصمة الإماراتية ابوظبي بمشاركة 800 وزير ومسوول وممثلي 170 دولة عضو في المنظمة وتستمر أعماله حتى الخميس القادم.

ووصف الروضان الفوائد الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة وتقنياتها الجديدة بأنها "عظيمة" مشيرا الى تقنية الذكاء الصناعي والروبوتات والطباعة الثلاثية الابعاد و"الرقمنة" والخدمات التكنولوجية التي من شأنها رفع مستويات الدخول العالمية اضافة الى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد البيئية والمكاسب طويلة الاجل في الكفاءة والانتاج.

×375 مليون عامل

واكد اهمية الاستعداد للتصدي للمخاطر والاضطرابات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية الناتجة عنها مبينا ان من تلك المخاطر توقعات ان أكثر من 375 مليون عامل بحاجة الى تغيير عملهم بحلول عام 2030.

وقال ان هناك تخوفات من أن تودي الطفرة التكنولوجية الى ركود الدخل او انخفاضه بالنسبة لغالبية السكان في البلدان ذات الدخل المرتفع وانعكاسه السلبي على محدودي التعليم الى جانب التحديات المناخية وعدم القدرة على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والكوارث الطبيعية الكبرى.

واضاف انه رغم اهمية الصناعة ودورها في رفاهية الفرد الا انه ينتج عنها آثار سلبية تتمثل في التلوث البيئي واستنفاذ الكثير من الموارد الطبيعية المستخدمة في الصناعة وزيادة معدل النفايات الناتجة عن استخدام الموارد فيها مما يشكل عائقا امام التنمية المستدامة.

ولفت الى ان من بين الحلول تبني تكنولوجيا حديثة في المجال الصناعي من اجل تقليل الاخطار البيئية من ناحية والمحافظة على الموارد الطبيعية من ناحية أخرى.

■ خالد الروضان أثناء مشاركته في المؤتمر

وشدد على اهمية الهدف التاسع من اهداف التنمية المستدامة والمعني بالصناعة والابتكار مضيفا ان الكويت تقترح ان تضع منظمة (يونيدو) الاقتصاد المعرفي ضمن أولوياتها.

الاقتصاد المعرفي

واوضح انه اقتصاد جديد فرضته الانشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن اهم ملامحه التجارة الالكترونية مبينا ان الاقتصاد المعرفي لا ينفذ ولا يحتكر كما هو الحال للموارد الطبيعية.

واشار الى اهمية تنوع مصادر الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الافراد والوصول الى النهضة الملموسة للدول المتقدمة ورفع مقومات الدول النامية سواء الداخلية او الخارجية والمحافظة على الموارد الطبيعية.واعتبر ان الصناعات الخضراء من اهم الصناعات التي تعمل على تلبية الاحتياجات الانسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة والحد من المخلفات واعادة الاستخدام من خلال اعادة التدوير للتقليل من التأثير السلبي على الصحة والبيئة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة باستخدام تكنولوجيات متوافقة مع البيئة.

من جهة اخرى اوضح الروضان ان مواجهة السلبيات الناتجة عن التطور التكنولوجي تشمل عدة مقترحات منها اعادة هيكلة البنية التحتية للمصانع والمؤسسات الانتاجية للتكيف مع الجيل الرابع من الصناعات وتطوير المهارات التي يتطلبها سوق العمل الجديد لمواكبة التغير في الطلب على الوظائف.

الجيل الصناعي الرابع

واشار الى اهمية تسهيل الوصول الى المعلومات من خلال اجهزة وشبكات الحوسبة القوية والخدمات الرقمية والاجهزة المحمولة وحماية البيانات وادارتها اضافة الى تعزيز الابتكار المشترك والقدرات التنافسية من خلال تحقيق الشراكة بين مؤسسات الخدمات العالمية وادارة تبادل المعلومات المعرفية المرتبطة بالصناعة.

وفيما يتعلق بالهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة والمعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ذكر الروضان ان الكويت تود تسليط الضوء على اهمية دور المرأة في التنمية الصناعية المستدامة مضيفا ان المرأة هي نواة المجتمع ولا يقل دورها عن الرجل في مواجهة التحديات وايجاد حلول تعالج مشاكل المجتمع المختلفة.

وقال ان الكويت "تؤمن أن تمكين المرأة واعطائها حقها الطبيعي وتحقيق المساواة بين الجنسين يشكل أساسا للتنمية المستدامة واحلال السلام والأمن الاجتماعي والرخاء لمستقبل أفضل ينعم فيه الجميع بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات".

ودعا الروضان جميع الدول والمؤسسات الفردية واصحاب رؤوس الاموال الى الاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة والجديدة في الكويت والتسهيلات المصرفية والجمركية وتطوير نظام انجاز المعاملات التجارية من خلال هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والصندوق الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة اللذين تم انشائهما بهدف استقطاب الصناعات العالمية ذات القيمة المضافة والمحفزة للابتكار.

واضاف ان الكويت تتطلع بكل اهتمام الى المشاركة المتميزة في اعمال هذه الدورة معربا عن الامل بان تسفر الدورة عن توصيات قيمة وفعالة قابلة للتطبيق على ارض الواقع وان تسهم في تعزيز دور الشراكة من اجل التنمية الصناعية المستدامة.

وهنأ وزير الطاقة والصناعة الاماراتي سهيل المزروعي على انتخابه رئيسا للمؤتمر العام ال18 اضافة الى بقية الاعضاء المنتخبين لعضوية اللجان الاخرى معربا عن ثقته بان هذا المؤتمر سيكون امتدادا لنجاح المؤتمرات السابقة للمنظمة.

5 مليارات دولار حجم التبادل بين البلدين

ستاوت: الكويت تاسع أكبر سوق في العالم للشركات الأميركية

■ كتب – بلال بدر:

قالت المسوول التجاري الأول في السفارة الأميركية شاري ستاوت: إن الكويت تعد تاسع أكبر الأسواق بالنسبة للشركات الأميركية، ما يؤكد اهتمامها بضخ مزيد من الاستثمارات بالكويت، إلى جانب وحرص العديد من رجال الأعمال الكويتيين على الاستثمار في بلدها. وأكدت ستاوت على عمق العلاقات التجارية بين البلدين إذ إن حجم التبادل التجاري بلغ 5 مليارات دولار، فيما بلغت حجم الصادرات 3 مليارات دولار، وشكلت الواردات من الكويت ملياري دولار، وهي منتجات أولية وبترولية.

جاء ذلك خلال انعقاد الحلقة النقاشية التي نظمتها السفارة الأميركية حول الفرص التعاقديّة مع القواعد العسكرية الأميركية في الكويت، وذلك ضمن فعاليات "اكتشف أميركا" السنوي السابع وبمشاركة أخصائيين في مجال التعاقدات من معسكر عريفجان وقاعدة علي السالم الجوية.

وأشادت ستاوت بالتعاون الناجح مع العديد من الشركات الكويتية المستثمرة في بلادها وآخرها افتتاح منشأة كويتية للبتروكيماويات في ولاية تكساس والتي وظفت 50 شخص للعمل بها.

■ شاري ستاوت وفادي عون وعبد الله الشمري في المؤتمر

75 ماركة تجارية أميركية بالسوق الكويتي

■ كتب - شوقي محمود:

ذكرت المسوول التجاري الاول في السفارة الأميركية شاري ستاوت انه توجد 75 ماركة تجارية أمريكية في الكويت مع الحرص على استقطاب العديد منها كفرص استثمارية.

جاء ذلك في تصريح أدلت به ستاوت للصحافيين على هامش الحلقة النقاشية التي نظمتها السفارة الأميركية وشركة فرانكورب اول من امس بعنوان كيفية شراء امتياز تجاري أميركي ضمن فعاليات مهرجان اكتشف أميركا 2019 وبحضور نحو 50 مسوولا من الشركات المهتمة بالامتيازات التجارية. وقالت إن البيئة التجارية في الكويت تواجه بعض التحديات مثل الغموض في مجال التعاقدات الحكومية وحسب تجارب بعض الشركات الأميركية، بالإضافة الى التحديات في الدفع بسبب القيود التي تواجهها ميزانية الكويت لكون اقتصادها يتعلق بأسعار النفط.

من جانبه استعرض نائب الرئيس التنفيذي في شركة فرانكورب فادي عون الدور الذي تقوم به الشركة لمساعدة المستثمرين والشركات الكويتية حتى يمكنها الحصول على الامتياز التجاري بطريقة صحيحة .

"المحاسبين والمراجعين" شاركت بالمؤتمر الدولي "الزكاة والتنمية الشاملة" في البحرين

■ شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر الدولي " الزكاة والتنمية الشاملة" تحت عنوان " نحو تفعيل الدور الحضاري لفريضة الزكاة في واقع المجتمعات المعاصرة، والذي نظمه صندوق الزكاة والصدقات بالتعاون مع مركز كيمبريدج ومركز لندن للاستشارات والبحوث والتدريب ومجموعة الرقابة في الفترة من 15 إلى 17 أكتوبر 2019 بالبحرين .

■ فيصل الطبيخ

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية فيصل عبد المحسن الطبيخ أن المؤتمر الذي ترأسه رئيس لجنة معيار زكاة الشركات د.رياض الخليفي وشارك فيه رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين السابق صقرمبرك الحيص، مبيناً أن الجمعية كانت لها مشاركة فعالة ومتميزة خلال فعاليات المؤتمر الذي شهدت أعماله حضوراً ومشاركة فاعلة لعدد 69 باحثاً وباحثة من 20 دولة اسلامية وعربية بالإضافة إلى أكثر من 50 من الأكاديميين والمتخصصين.

وأضاف أن فعاليات المؤتمر شهدت حضوراً لافتاً من رؤساء وممثلين عن مؤسسات الزكاة في السودان والكويت والصومال وتونس والسنغال والأردن وممثلون عن الأزهر الشريف والمراجع الدينية العليا في لبنان.

"المحاسبة" شارك في البرنامج التدريبي "قادة الأمن السيبراني"

■ شارك محلل مبرمج رئيسي بإدارة تقنية المعلومات في ديوان المحاسبة طلال المطيري في البرنامج التدريبي "قادة الأمن السيبراني" والذي عقد بالمملكة المتحدة خلال الفترة من 6 أكتوبر وحتى 1 نوفمبر 2019.

وقال المطيري: إن البرنامج استهدف تأسيس جيل من القادة المحترفين والفنيين القادرين على تطوير البرامج المناسبة لحماية أنظمة المعلومات في القطاع المصرفي والمالي في الكويت، وذلك وفق أحدث التقنيات وأفضل الممارسات المستخدمة في مجال أمن المعلومات.

وأضاف أن البرنامج ساهم في صقل مهارات المشاركين وتعزيز قدراتهم للعمل على الرفع من كفاءتهم الإنتاجية والتطوير من قدراتهم العملية في هذا المجال، كما أن محتوى البرنامج تم تصميمه حتى يتناسب مع متطلبات القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت، وتخلله برامج التعليم الإلكتروني، والمحاكاة ومحاضرات عملية، كما تضمن البرنامج مشروع عمل للمتدربين.

وأفاد المطيري أن البرنامج هو أحد المشاريع المهمة والاستراتيجية التي تُعقد بالتعاون بين بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية والتي تسعى لتطوير الكوادر الوطنية وتأهيلها، حتى تكون قادرة على العمل بحرفية ومهارة عالية، لتعزيز حصانة القطاع المالي والمصرفي والقطاعات المختلفة الأخرى.

وأشار إلى أن البرنامج ألقى الضوء على كيفية مواجهة الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنى التحتية الحرجة والبيانات الحساسة، وبناء الحكومات والمؤسسات لاستراتيجيات الأمن السيبراني ضمن هيكلها التنظيمي بشكل يعزز من مستويات الاعتماد على الذات.

■ طلال المطيري